# مقتل 231 مدنياً في سوريا في تشرين الثاني 2018

## 79 منهم على يد قوات التَّحالف الدولي

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

السبت 1 كانون الأول 2018

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

## المحتوى:

أولاً: مقدمة ومنهجية.

ثانياً: ملخص تشرين الثاني.

ثالثاً: تفاصيل التقرير.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات.

## أولاً: مقدمة ومنهجية:

منذ انطلاق الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا في آذار 2011 أخذت الشبكة السورية لحقوق الإنسان على عاتقها تسجيل نطاق واسع من الانتهاكات التي ترتكب يومياً بحق الشعب السوري كالقتل، والإخفاء القسري، والاعتقال التعسفي، والدمار، والقصف العشوائي، والتَّعذيب واستعرضت عبر مئات التقارير والأبحاث أبرز ما سجَّلته من انتهاكات ارتكبتها أطراف النزاع الرئيسة الفاعلة في سوريا.

أَولَت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ تأسيسها أهمية كبيرة لتوثيق الضحايا الذين سقطوا على يد أطراف النزّاع وأنشأت قاعدة بيانات سجَّلت فيها أسماء الضحايا وجميع ما يتعلق بهم من معلومات تفصيلية كالجنس والعمر والمهنة وطريقة القتل والجهة التي قامت بالقتل ونوع السِّلاح المستخدَم.

مُعظم الضحايا في الأشهر الأولى من الحراك الشَّعبي قضوا بإطلاق نار من قبل قوات النظام السوري التي طبَّقت القوة المفرطة على المتظاهرين السلميين أو بسبب التَّعذيب داخل مراكز الاحتجاز الحكومية، أما الضحايا الذين سقطوا في الأعوام التالية فكان معظمهم نتيجة هجمات عشوائية نفَّذتها الأطراف التي تمتلك سلاح جو، وفي مقدِّمتها النظام السوري ثم القوات الروسية وقوات التَّحالف الدَّولي، إضافة إلى ذلك فهناك مئات الضحايا الذين قتلوا بسبب نقص الغذاء والدواء النَّاتج عن الحصار، ومئات الضحايا نتيجة هجمات كيميائية وعنقودية، وانفجار ألغام أرضية، وآخرون نتيجة البرد أو الغرق في أثناء رحلات النُّزوح، ويتضمَّن أرشيف الشبكة السورية لحقوق الإنسان ضحايا هجمات فصائل في المعارضة المسلحة والتَّنظيمات الإسلامية المتشددة، وقوات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي.

## المنهجية:

يشمل التَّقرير ما استطعنا توثيقه من حصيلة الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد الجهات السبع الرئيسة الفاعلة في سوريا، وهي:

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية).
- القوات الروسية.
- التنظيمات الإسلامية المتشددة.
- فصائل المعارضة المسلحة.
- قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي – فرع حزب العمال الكردستاني).
- قوات التحالف الدولي.
- جهات أخرى.

أما بالنسبة للضحايا المسلحين فهناك قسمان:

– الضحايا من المعارضة المسلحة: تواجهنا صعوبات إضافية لأن أعداداً كبيرة تُقتل على جبهات القتال وليس داخل المدن، ولا نتمكَّن من الحصول على تفاصيل من اسم وصورة وغير ذلك، وبسبب تكتُّم قوات في المعارضة المسلحة في بعض الأحيان لأسباب أمنية أو غير ذلك، وبالتالي فإنَّ ما يتم تسجيله هو أقل بكثير مما هو عليه الحال.

– الضحايا من قوات النظام السوري أو التَّنظيمات الإسلامية المتشددة أو قوات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي: يكاد يكون من شبه المستحيل الوصول إلى معلومات عن هذا النوع من الضحايا ونسبة الخطأ مرتفعة جداً، لعدم وجود منهجية في توثيق مثل هذا النوع؛ لأنَّ هذه الأطراف لا تنشر أو تُصرّح أو تُسجِّل ضحاياها، ومن وجهة نظرنا تدخلُ الإحصائيات الصادرة عن بعض الجهات لهذا النوع من الضحايا في خانة الإحصائيات الوهمية التي لا يوجد لها داتا حقيقية.

وبناءً على ذلك فإننا سنكتفي بالإشارة إلى الضحايا المدنيين الذين يقتلون من قبل الأطراف كافة، وعقد مقارنات بينهم.

اعتمدَ التَّقرير على عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوِّعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا حتى الآن، فعندما تردنا أو نُشاهد عبر شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام أخباراً عن انتهاك نقوم بمتابعة الخبر ومحاولة التَّحقق وجمع أدلة وبيانات، وفي بعض الأحيان تمكَّن الباحث من زيارة موقع الحدث في أسرع وقت ممكن، لكنَّ هذا نادراً ما يحدث؛ نظراً للمخاطر الأمنية المرتفعة جداً، ولكثرة الحوادث اليومية، وأيضاً الإمكانات البشرية والمادية، ولهذا تختلف إمكانية الوصول إلى الأدلة، وبالتَّالي درجة تصنيفها، وغالباً ما نقوم في الشبكة السورية لحقوق الإنسان في مثل هذه الحالات بالاعتماد على شهادات ناجين تعرَّضوا للانتهاك مباشرة؛ حيث نحاول قدرَ الإمكان الوصول إليهم مباشرة، وبدرجة ثانية مَنْ شاهَدَ أو صوَّر هذا الانتهاك .

مِنَ الضَّروري أن نُشير إلى أنَّ كثيراً من الحوادث التي تتسبَّب في سقوط ضحايا قد لا تُشكِّل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، لكنَّها تضمَّنت أضراراً جانبية، فنحن نقوم بتسجيلها وأرشفتها من أجل معرفة ما حدث تاريخياً، وحفاظاً عليها كسجلٍ وطني، لكنَّنا لا نصفُها بأنها ترقى إلى جرائم.

نرجو الاطلاع على منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا.

## ثانياً: ملخص تشرين الثاني:

شهدَ تشرين الثاني ارتفاعاً في حصيلة الضحايا المدنيين مقارنة بالشهرين السابقين، حيث سجَّلنا في هذا الشهر تصعيداً في عمليات قوات التَّحالف الدولي العسكرية على المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم داعش في محافظة دير الزور للشهر الثاني على التوالي؛ وتصدَّرت قوات التحالف الدولية بقية الأطراف الفاعلة من حيث حصيلة الضحايا تلتها قوات النظام السوري، فيما سجلنا للشَّهر الثامن على التوالي ارتفاعاً في حصيلة الضحايا المدنيين جراء عمليات تفجير وإطلاق رصاص متنوِّعة.

لاحظنا في تشرين الثاني ارتفاعاً في حصيلة الضحايا الأطفال بقرابة 39 % من حصيلة الضحايا المدنيين الإجمالية. وقد تصدَّرت محافظة دير الزور بقية المحافظات من حيث حصيلة الضحايا المدنيين في تشرين الثاني بـ 33 %، تلتها محافظة إدلب بـ 24 %.

## ثالثاً: تفاصيل التقرير:

### ألف: حصيلة الضحايا المدنيين في عام 2018:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ مطلع عام 2018 حتى كانون الأول من العام ذاته مقتل 6626 مدنياً على يد أطراف النِّزاع الرئيسة الفاعلة في سوريا، 4628 منهم على يد قوات الحلف السوري الروسي. توزّعت حصيلة الضحايا شهرياً على النحو التالي:

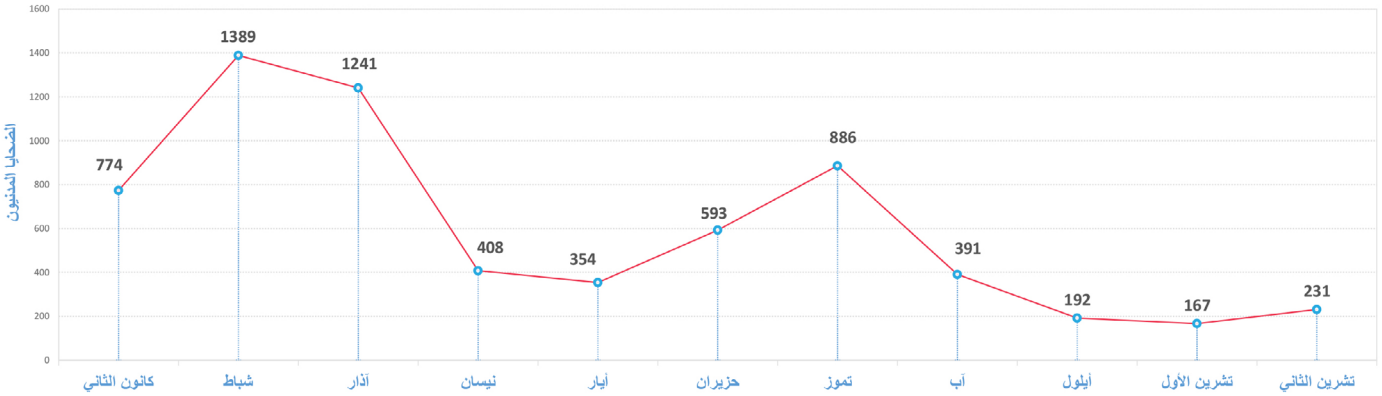


حسب توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان

1/ كانون الأول/ 2018

## باء: حصيلة الضحايا المدنيين في تشرين الثاني:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تشرين الثاني 2018 مقتل 231 مدنياً على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا. يتوزعون على النحو التالي:

# مقتل 231 مدنياً في سوريا في تشرين الثاني 2018

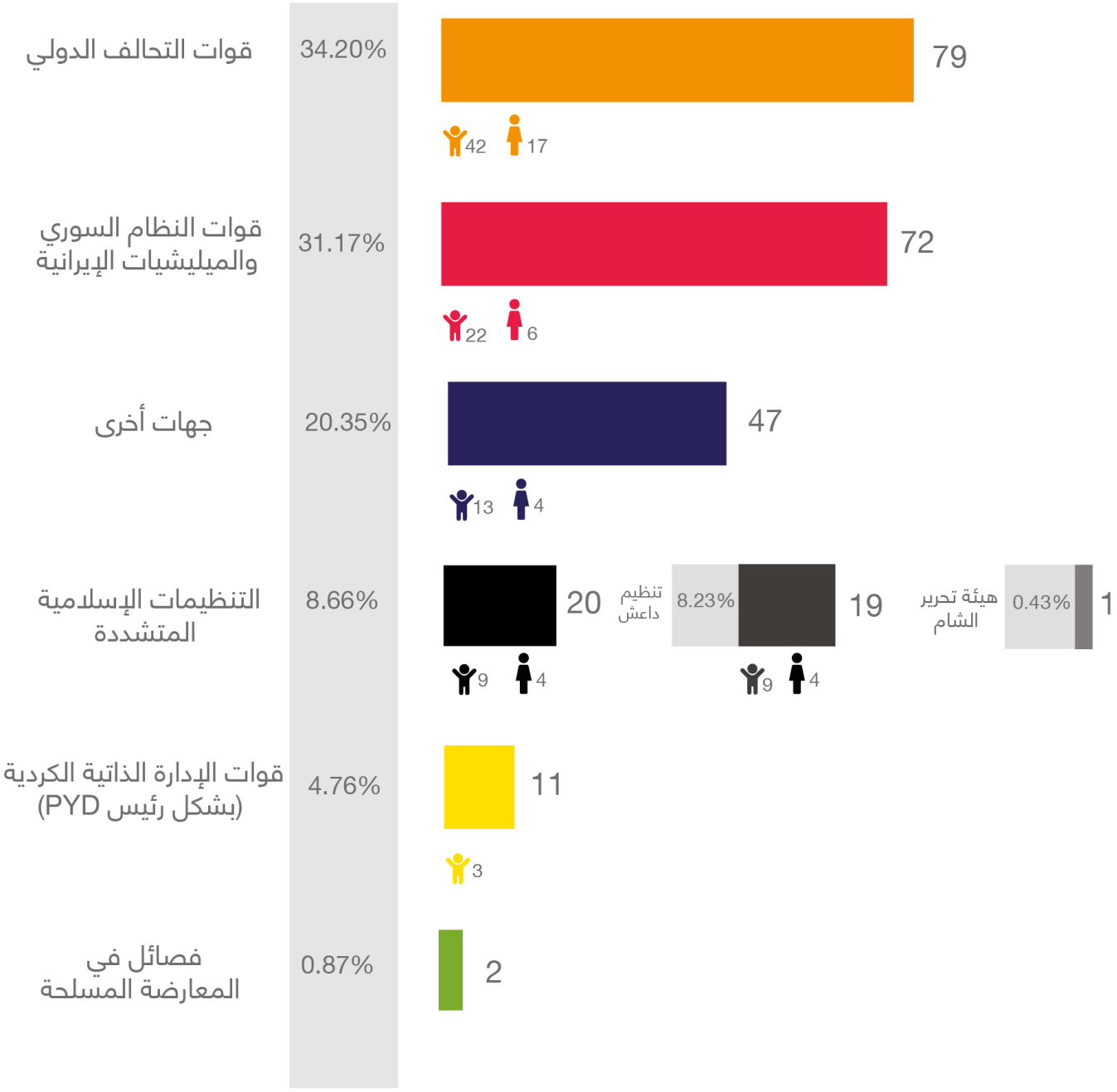


حسب توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

## مقتل 231 مدنياً في سوريا في تشرين الثاني 2018

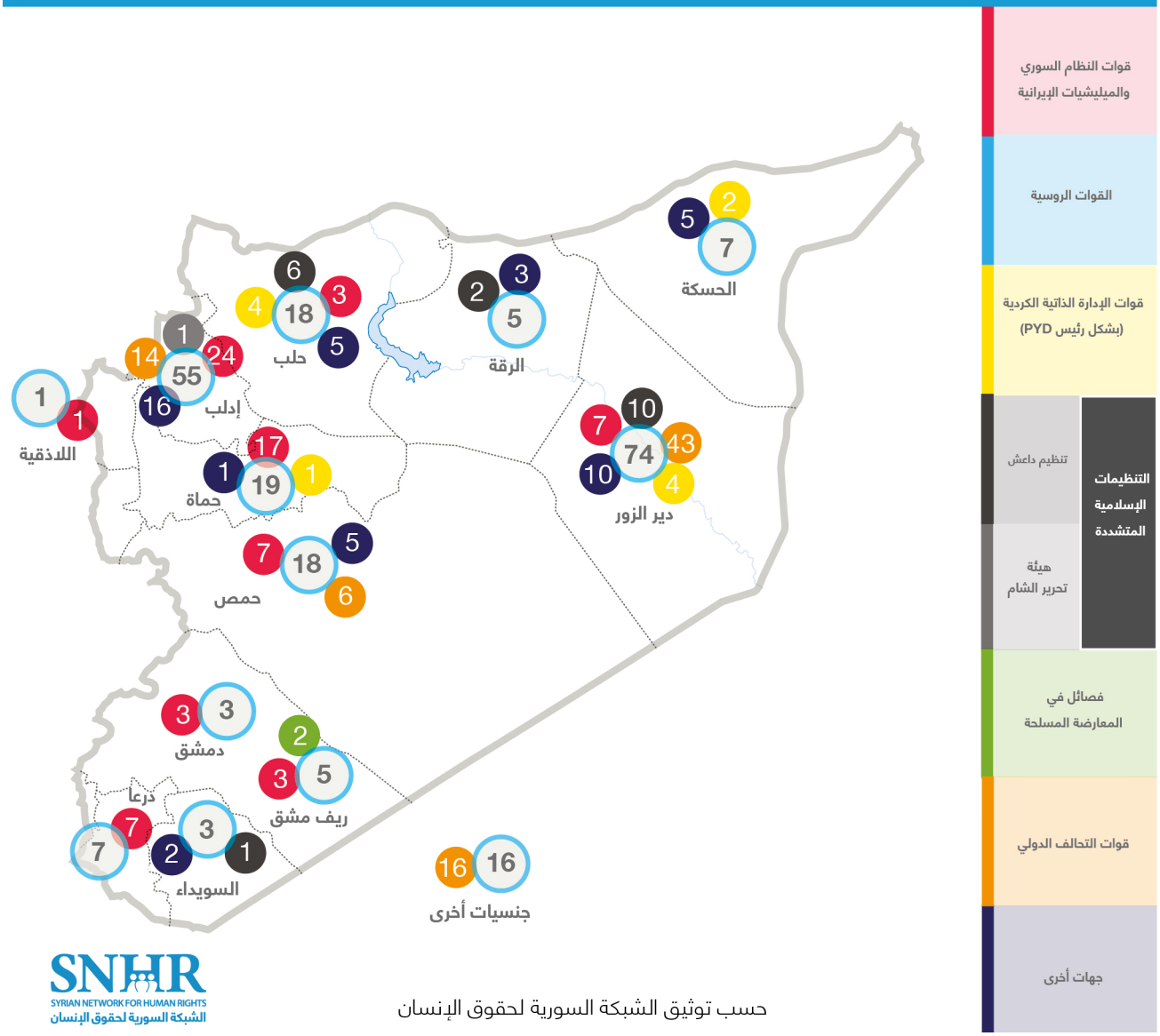


حسب توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان

**تتوزع حصيلة القتلى حسب الجهات الرئيسة الفاعلة على النحو التالي:**

**أولاً: قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):**

وثَّقنا مقتل 72 مدنياً، على يد قوات النظام السوري، بينهم 22 طفلاً، كما أنَّ من بين الضحايا 6 سيدة (أنثى بالغة)، و14 بسبب التعذيب.

**ثانياً: التنظيمات الإسلامية المتشددة: قتلت 20 مدنياً، بينهم 9 طفلاً، و4 سيدة، يتوزعون على النحو التالي:**

- تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية): قتل 19 مدنياً، بينهم 9 طفلاً، و4 سيدة.
- هيئة تحرير الشام (تحالف بين تنظيم جبهة فتح الشام وعدد من فصائل في المعارضة المسلحة): قتلت 1 مدنياً

**ثالثاً: فصائل في المعارضة المسلحة:**

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 2 مدنياً، أحدهما بسبب التعذيب.

**رابعاً: قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي – فرع حزب العمال الكردستاني):**

سجَّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 11 مدنياً، بينهم 3 طفلاً.

**خامساً: قوات التَّحالف الدولي:**

سجَّلنا مقتل 79 مدنياً، بينهم 42 طفلاً، و17 سيدة نتيجة قصف طيران قوات التحالف الدولي.

**سادساً: جهات أخرى:**

سجَّلنا مقتل 47 مدنياً، بينهم 13 طفلاً، و4 سيدة من قبل جهات أخرى. تشمل ضحايا هذه الجهات ضحايا التفجيرات التي لم نحدِّد مرتكبيها، مصادر نيران مجهولة، ألغام مجهولة المصدر، الغرق، إضافة إلى ضحايا النيران وحوادث القصف العشوائي للقوات التركية البرية والجوية، والضحايا بنيران القوات الأردنية واللبنانية.

نحبُّ أن نُشيرَ إلى أنّ هذا ما تمكنَّا من خلال أعضائنا المتوزعين في مختلف المحافظات السورية من توثيقه وتدقيقه عبر الاسم الكامل والمكان والزمان، ونُشير أيضاً إلى وجود حالات كثيرة لم نتمكن من الوصول إليها وتوثيقها، وخاصة في حالات المجازر وتطويق البلدات والقرى وقطع الاتصالات؛ ما يُرشِّح العدد الفعلي للارتفاع، وكل ذلك بسبب منع الحكومة السورية لأي منظمة حقوقية من العمل على أراضيها.

## رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

- تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أنَّ قوات الحلف السوري الروسي انتهكت أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحقَّ في الحياة.
- وتُشير الأدلة والبراهين وفق مئات من روايات شهود العيان إلى أنَّ ما لا يقل عن 90 % من الهجمات الواسعة والفردية وُجّهت ضدَّ المدنيين وضدَّ الأعيان المدنيَّة.
- هذا كله يُخالِفُ ادعاءات الحكومة السورية والنِّظام الروسي بأنها تُقاتل "القاعدة والإرهابيين".
- وتُشير الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أنَّ الأحداث المتمثلة في جريمة القتل هي جريمة ضدَّ الإنسانية. وقد تحقَّق عنصر الهجوم الواسع النِّطاق أو المنهجي الموجَّه ضدَّ مجموعات من السكان المدنيين في معظم حالات القتل.
- ارتكبت قوات الإدارة الذاتية جرائم قتل خارج نطاق القانون، ترقى لأن تكون جريمة حرب.
- ارتكبت التنظيمات الإسلامية المتشددة أيضاً جرائم قتل خارج نطاق القانون، ترقى لأن تكون جريمة حرب.
- ارتكبت بعض فصائل المعارضة المسلحة جرائم قتل خارج نطاق القانون، ترقى لأن تكون جريمة حرب.
- ارتكبت قوات التَّحالف الدولي جرائم قتل خارج نطاق القانون، ترقى لأن تكون جريمة حرب.

### إدانة وتحميل المسؤوليات:

إنَّ كلَّ فعل غير مشروع دولياً تقوم به الدولة يجرُّ خلفه المسؤولية الدولية لتلك الدولة. وبالمثل، فإنَّ القانون الدولي العرفي ينصُّ على أنَّ الدولة مسؤولة عن جميع الأفعال التي يرتكبها أفراد قواتها العسكرية والأمنية. وبالتالي فالدولة مسؤولة عن الأفعال غير المشروعة، بما في ذلك الجرائم ضدَّ الإنسانية، التي يرتكبها أفراد من قواتها العسكرية والأمنية.

كما يُعتبر النظام الروسي وجميع الميليشيات الشيعية، وتنظيم داعش جهات أجنبية مشاركة فعلياً في عمليات القتل، وتتحمل المسؤولية القانونية والقضائية، إضافة إلى جميع الممولين والداعمين للنظام السوري، الذي يقوم بارتكاب مجازر بشكل شبه يومي ومنهجي ولا يتوقف في ليل أو نهار.

### التوصيات:

### إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2139 ولا يوجد التزامات بوقف عمليات القصف العشوائي، ويجب أن يلتزم بها جميع أطراف النِّزاع، إلى جانب الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني.
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، بمن فيهم النظام الروسي بعد أن ثبت تورطه في ارتكاب جرائم حرب.

• توسيع العقوبات لتشملَ النِّظام السوري والإيراني والروسي المتورطين بشكل مباشر في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضدَّ الإنسانية ضدَّ الشَّعب السوري.

• إدراج الميليشيات التي تُحارب إلى جانب الحكومة السورية، والتي ارتكبت مذابح واسعة، كالميليشيات الإيرانية، وحزب الله اللبناني والألوية الشيعية الأخرى، وجيش الدفاع الوطني، والشبيحة على قائمة الإرهاب الدولية.

• التَّوقف عن اعتبار الحكومة السورية طرفاً رسمياً "بعد أن ارتكبت جرائم ضد الإنسانية" فيما يتعلق بالجانب الإغاثي، والتَّوقف عن إمدادها بالقسم الأكبر من المساعدات المالية والمعنوية، والتي غالباً لا تصل إلى مستحقيها بل إلى الموالين للحكومة السورية.

**إلى المجتمع الدولي:**

• في ظلِّ انقسام مجلس الأمن وشلَله الكامل، يتوجَّب التَّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشَّعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدَّعم المقدَّمة على الصَّعيد الإغاثي. والسَّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.

• دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي لتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)"، إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمَّ استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية واتفاقيات أستانة، وبالتَّالي لا بُدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، الذي أقرَّته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولايزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.

• تجديد الضغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

• السَّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

**إلى المفوضية السَّامية لحقوق الإنسان:**

على المفوضية السَّامية أن تُقدِّمَ تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن حصيلة الضحايا الواردة في هذا التقرير، وحوادث القتل التي سبقتها باعتبارها علامة صارخة في ظلِّ مجازر يومية متفرقة أقلَّ حجماً، ومحاولة تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير.

**إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:**

فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.

**إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:**

النَّظر في الحالات التي تحدّث عنها هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.

**إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية:**

دعم الآلية الدولية المحايدة المنشأة بقرار الجمعية العامة رقم 71/248 الصادر في 21/ كانون الأول/ 2016 وفتح محاكم الدول المحلية التي لديها مبدأ الولاية القضائية العالمية، وملاحقة جرائم الحرب المرتكبة في سوريا.

**إلى النظام السوري:**

- التَّوقف عن استخدام الدولة السورية كأنَّها ملك عائلة خاص.
- التَّوقف عن إرهاب المجتمع السوري عبر عمليات القتل باستخدام كل الوسائل (القصف والحصار والتعذيب والتشريد..)
- تحمُّل التَّبعات القانونية والمادية كافة، وتعويض الضحايا وذويهم من مقدَّرات الدولة السورية.

**إلى النظام الروسي:**

- فتح تحقيقات في الحوادث الواردة في التقرير، وإطلاع المجتمع السوري على نتائجها، ومحاسبة المتورطين.
- تعويض جميع المراكز والمنشآت المتضررة وإعادة بنائها وتجهيزها من جديد، وتعويض أُسر الضحايا والجرحى كافة، الذين قتلهم النظام الروسي الحالي.
- التَّوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنية واحترام القانون العرفي الإنساني.

**إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية):**

- يتوجب على دول التَّحالف الدَّولي أن تعترف بشكل صريح أنَّ بعض عمليات القصف خلَّفت قتلى مدنيين أبرياء، وأن تحاول بدلاً عن الإنكار المسارعة في فتح تحقيقات جديَّة، والإسراع في عمليات تعويض الضحايا والمتضررين، والاعتذار منهم.

• يجب على الدول الدَّاعمة لقوات سوريا الديمقراطية الضغط عليها لوقف تجاوزاتها كافة في جميع المناطق والبلدات التي تُسيطر عليها.

• يتوجب إيقاف جميع أشكال دعم قوات سوريا الديمقراطية بالسِّلاح وغيره، حيث أن تزويد هذه القوات بالسِّلاح والدَّعم مع العلم بإمكانية استخدامها له في جرائم حرب أو جرائم ضدّ الإنسانية، يُعتبر بمثابة مساهمة في ارتكاب هذه الجرائم.

**إلى فصائل المعارضة المسلحة:**

ضمان حماية المدنيين في جميع المناطق وفتح تحقيقات في الهجمات التي تسبَّبت في ضحايا مدنيين، وضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية والامتناع عن أية هجمات عشوائية.

## شكر وعزاء

كل الشكر والتَّقدير للأهالي وذوي الضحايا وشهود العيان ونشطاء المجتمع المحلي، الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير، وخالص العزاء لأُسر الضحايا وأصدقائهم.

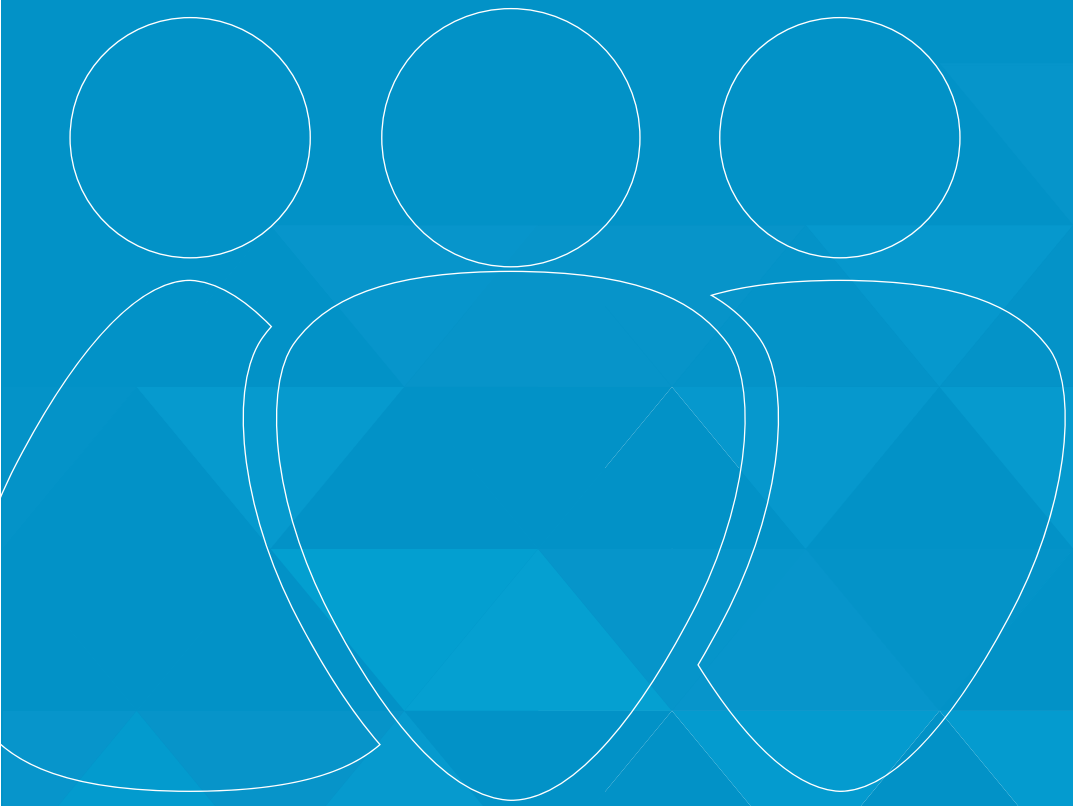

@snhr

Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org